خاتمة

تحظى دول حوض النيل بنصيب محدود من الاقتصاد الدولى . كما تنخفض معدلات التعاون الاقتصادى فيما بينها لأسباب عديده منها التوجه الغربى لتجارتها الخارجيه . وضعف سبل وسائل النقل التى تربط فيما بينها . وضعف القدرات التمويليه للتجارة البينيه وقلة الثقه فى سداد المدفوعات التجاريه . وضعف القدرات الاستثماريه التى لاتستطيع تحمل مخاطر الاستثمار البينى .

وتواضع القدره التسويقيه لدى دول الحوض للترويج لمنتجاتها فيما بينها بالمقارنه للامكانات الضخمه التى تمتلكها الدول الكبرى . بالاضافة الى الروابط التجاريه التاريخيه بين تلك الدول الغربية ودول حوض النيل منذ الحقبة الاستعماريه . وطبيعة المنتجات السلعية الاستثمارية ومعدات النقل التى تحتاجها دول الحوض ولاتستطيع انتاجها محليا . مما يحتم عليها التعامل مع الغرب . الى جانب أن الدول الغربية هى المستورد الرئيسى لمنتجات بلدان الحوض من المواد الخام والسلع الوسيطه .

وزاد الأمر صعوبه دخول العملاق الصينى بقدراته على انتاج سلع رخيصة لاتستطيع أسعار المنتجات المحلية منافستها سواء فى التكلفة أو فى الجوده . كما أنه حل بديلا للاستثمار فى بعض البلدان التى يأخذ الغرب منها موقفا عدائيا .

وتتكرر نفس العوامل فى تفوق قدرات الدول الغربيه والآسيويه الاستثماريه التى تستطيع النفاذ بدول حوض النيل . بقدرات أكبر كثيرا مما تسطيع أن تقوم به القدرات المحلية لدول الحوض . وينطبق نفس الشىء على المعونات الضخمه التى توفرها الدول الغربية والآسيويه سنويا لدول الحوض . والتى تعجز المعونات

المحدودة الوارده لدول الحوض من بلدان أخرى أقل حجما عن مجاراتها فى القيمه أو فى تنوع مجالات المعونه من غذائيه وفنيه وعسكريه وسياسيه .

وعندما تزيد نسبة الفقر والبطاله بمعظم إن لم يكن كل دول الحوض يصعب الفكاك من أسر الدول المانحه . وهى الدول التى تربط بين المعونات الاقتصاديه وبين مصالحها الاقتصاديه بتلك البلدان من خلال ضمان الحصول على مواد خام رخيصه . وتصريف منتجاتها المتنوعة بتلك البلدان ضخمة الأسواق بحكم ارتفاع أعداد السكان . وضعف الانتاج المحلى عن الوفاء بغالبية الاحتياجات سواء الغذائيه أو من كافة أنواع السلع .

ويغلف كل ذلك مصالح سياسية تربط النظم الحاكمة بالنظم الغربية حفاظا على استمرار عروشها .فى ظل بيئة غير مستقره تتكرر بها الانقلابات العسكرية التى تكفل لها المساندة الغربية عوامل الاستمرار . كما أن عدم مساندة الدول الغربية لتلك الانقلابات تعنى تضاؤل فرص استمرارها بالحكم . من خلال دعم القوى الغربية للفئات المناوئة لها . وتأليب المنظمات الدولية ضدها . وإتخاذ اجراءات عقابيه نحوها تشمل قطع المعونة ووقف الاستثمار بها ويمكن أن تصل الى حد عدم شراء منتجاتها .

وهكذا لم يكن نهر النيل كعامل مشترك بين دول الحوض أداة لتعزيز التعاون بين دول الحوض بالقدر الكاف . بل أنه كان فى بعض الأحيان عامل خلاف فيما يخص توزيع حصص المياه وإقامة المشروعات على ضفافه .

ومازالت الدفعة السياسية فيما بين قادة دول الحوض ليست بالقوة المطلوبه . فالعلاقات السياسية عادية . فى مجتمعات تتركز بها السلطات ويتم توجيه دفة الأمور بها حسب رؤية تلك النخم الحاكمة بصرف النظر عن مصالح شعوبها .

ومازال الترابط التجارى والاستثمارى والاقتصادى محدود . ونفس الأمر على المستوى الثقافى فلا يوجد تبادل ثقافى أو إعلامى بالقدر المطلوب . مما يجعل شعوبها تعطى كل منها ظهرها للأخرى خاصة مع الخلافات الحدودية بين بعضها . وعدم ضعف قدرات المجتمع الأصلي والنقابات العمالية والمهنية لإيجاد روابط بين شعوب دول الحوض في ظل إغراءات المعونات الأجنبية لها والتي تجد بيئة مناسبة للوصول إلى أغراضها مع النسب العالية للفقر والبطالة بين سكان دول الحوض .

◆◆◆

obeikan.com